



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد شؤون صحفونية

2018/02/19م

جدول المحتويات

- 3 إسرائيل وغزة: تأمين الردع دون المواجهة الشاملة
- 6 المحاولات الإسرائيلية الأخيرة لتغيير الواقع الجيوسياسي في القدس
- 8 هل تحتمل المنطقة تداعيات حرب بين إسرائيل وإيران؟
- 10 محلل إسرائيلي: غزة ليست لبنان.. وحرب متعددة الجبهات أمر وارد
- 12 "عربي21" ترصد ردود الفعل الإسرائيلية على "عبوة غزة"
- 14 التصعيد الإسرائيلي ضد غزة بغطاء أميركي... ورسائل من المقاومة



إسرائيل وغزة: تأمين الردع دون المواجهة الشاملة

صالح النعامي العربي الجديد 2018\2\18

تعد عملية تفجير العبوة الناسفة التي أسفرت، مساء أمس السبت، عن إصابة أربعة ضباط وجنود للاحتلال على الحدود الفاصلة بين قطاع غزة وإسرائيل، أكثر العمليات جدية التي تبادر المقاومة الفلسطينية لتنفيذها منذ انتهاء الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع في صيف 2014.

فحتى مساء أمس، نشطت بعض المجموعات الصغيرة في إطلاق قذائف صاروخية باتجاه المستوطنات التي تنتظم في منطقة "غلاف غزة"، حيث عادة ما تسقط هذه المقذوفات في مناطق خالية، ولا تسفر عن أضرار مادية أو بشرية، إلى جانب إقدام فصائل المقاومة بعيد الحرب على استهداف آليات للاحتلال توغلت في عمق قطاع غزة.

وحتى الآن لم تخرج ردة الفعل العسكرية الإسرائيلية على تفجير العبوة عما عكف جيش الاحتلال على القيام به من ردود على أي عمل عسكري تقوم به الفصائل والمجموعات الصغيرة في القطاع، حيث يستغل كل عملية في تبرير شن غارات تستهدف، بشكل خاص، المقدرات العسكرية لـ"كتائب عز الدين القسام"، الجناح العسكري لحركة "حماس"، على الرغم من أن الحركة ليست مسؤولة عن العمل.

وينتمي هذا السلوك إلى استراتيجية "المواجهة بين الحروب"، والتي اعتمدتها إسرائيل منذ سنين طويلة، وتهدف إلى المس بالمقدرات العسكرية لقوى المقاومة الكبيرة، وتحديدًا "حماس" وقضماها من أجل تحسين مكانة جيش الاحتلال في أية حرب مستقبلية ضدها.

ويبقى التحول الجديد الذي يجعل جولة التصعيد الحالية مختلفة عما سبقها من جولات حقيقة أنها المرة الأولى التي تعلن "كتائب عز الدين القسام" أنها استخدمت المضادات الأرضية في التصدي للطائرات الحربية الإسرائيلية التي أغارت الليلة على أهداف لها في أماكن متفرقة من قطاع غزة.

ومما لا شك فيه أن مستقبل المواجهة بين "حماس" وإسرائيل يتوقف على طابع تقدير جيش الاحتلال لجدية ما قامت به المضادات الأرضية للحركة.

ففي حال ارتأى جيش الاحتلال أن فاعلية هذه المضادات كبيرة لدرجة التأثير سلبا على هامش المناورة المطلق الذي ظل سلاح جوه يتمتع به في سماء قطاع غزة، فإنه سيتعامل مع هذه المضادات كسلاح



كاسر للتوازن، مما يزيد من دوافع إسرائيل للقيام بكل ما يضمن تحييد أثر هذه المضادات، وهو ما يستدعي الإقدام على تصعيد كبير على القطاع.

وإدراك حركة "حماس" لحساسية إسرائيل إزاء جميع أنماط السلاح الكاسر للتوازن يجعلها لا تبادر إلى الكشف عما تمتلكه من هذا السلاح في الوقت الحالي، الذي ترى الحركة أنه غير مناسب لخوض غمار مواجهة شاملة مع إسرائيل، فهناك ما يدفع للاعتقاد أنه يحدث، حتى الآن، تحول كبير على منظومة الاعتبارات التي تؤثر على توجهات حركة "حماس"، حيث إنها تولي أهمية للجهود الهادفة إلى توفير بيئة تسمح بتطبيق اتفاق المصالحة، رغم تراكم الشواهد على تعثره.

ويمكن الافتراض أنه لا يمكن لحركة "حماس" أن تقدم على إجراءات تسهم في توفير بيئة للتصعيد في ظل وجود قيادتها السياسية في القاهرة للتباحث حول مستقبل المصالحة والترتيبات الأمنية مع الجانب المصري، وغيرها من قضايا.

ومن ناحية إسرائيل، فإن التصعيد الأخير مثل تحديا لها، حيث ترى تل أبيب أنه ليس من مصلحتها الدفع نحو تصعيد يفضي إلى مواجهة شاملة مع "حماس" على الجبهة الجنوبية، فالملاحظات التي سجلها تقرير مراقب الدولة في إسرائيل حول أوجه القصور التي اتسم بها أداء جيش الاحتلال في حرب 2014، ولا سيما السماح بإطالة أمدها لتتجاوز الخمسين يوما، سيدفع إسرائيل لاحتلال القطاع، بما يضمن إسقاط حكم حركة "حماس" هناك.

وتعي إسرائيل أنه لا يوجد حاليا طرف ثالث يمكن أن يتولى زمام الأمور في قطاع غزة بعد جولة القتال المقبلة في حال تم إسقاط حكم "حماس"، مما يعني أن مثل هذه الجولة ستفضي إلى توريط إسرائيل في القطاع إلى أمد طويل، مما يجعل ما تخسره منها أكبر مما تجنيه من عوائد.

لكن في المقابل، فإن إسرائيل تخشى أن يمس زرع العبوة، وما أسفر عنه من إصابات في صفوف جنودها، بقوة ردعها، ولا سيما بعد التصعيد الذي شهدته الجبهة الإسرائيلية السورية مؤخرا.

من هنا، فإن هناك ما يدلل على أن إسرائيل تحاول تطويق التصعيد من ناحية، وفي الوقت ذاته ضمان المحافظة على قوة الردع من خلال المسارعة إلى تسمية الجهة، التي تدعي أنها المسؤولة عن زرع العبوة الناسفة، وهي "لجان المقاومة الشعبية"، وذلك لتبرير عمليات تستهدف هذه الحركة الصغيرة نسبيا بشكل خاص، بما يحقق الردع المطلوب.



فحصر المواجهة مع تنظيم صغير يضمن عدم الانجرار إلى مواجهة شاملة، وهذا ما يفسر إعلان وزير الحرب الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، بأن التصعيد الأخير لن ينتهي ما لم تتمكن إسرائيل من تصفية منفذي عملية زرع العبوة.

وعلى الرغم من أنه لم يحدث، حتى الآن، أن ترافق التصعيد على الجبهة الجنوبية مع التصعيد على الجبهة الشمالية، فإن إسرائيل تخشى أن يسهم أي تفجير للأوضاع على الجبهة الجنوبية إلى زيادة فرص انفجار الأوضاع في الجبهة الشمالية، ولا سيما في ظل خشية تل أبيب أن يمثل اختراق الطائرة بدون طيار الإيرانية وإسقاط طائرة "إف 16" بنيران أطلقت من سورية تحولا يؤذن بتغيير قواعد الاشتباك في سورية. ومما لا شك فيه أن التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقة بين إيران و"حماس"، وتعاضم مستوى التنسيق بين الأخيرة و"حزب الله" يثير المخاوف في تل أبيب من إمكانية انفجار مواجهة على الجبهات الثلاث: اللبنانية والسورية والغزية، في حال انفجرت المواجهة على أحدها.

على صعيد آخر، فإنه يبدو أن إسرائيل باتت معنية باستغلال التصعيد الأخير في نزع الشرعية عن المظاهرات التي تنظمها بعض الأطر الشبابية والشعبية الفلسطينية بالقرب من الحدود بين القطاع وإسرائيل للاحتجاج على الحصار، فقد ادعت إسرائيل أن من قام بزرع العبوة الناسفة استغل هذه المظاهرات واقترب من الخط الحدودي الفاصل ووضعها في علم تم تثبيته على الجدار من أجل استدراج الجنود للاقترب منه وتفجيرها.

وستحاول إسرائيل استغلال هذه الرواية من أجل تبرير قيامها باستهداف المتظاهرين، حيث إنها تخشى أن تتطور هذه المظاهرات إلى حد قيام الجماهير باقتحام الحدود، وهو ما سيمثل تحديا كبيرا لتل أبيب.



دأبت إسرائيل منذ العام 1967 على الحد من قوة الفلسطينيين وملكياتهم وسكنهم في القدس، وعلى زيادة الوجود اليهود الإسرائيلي وسيطرتهم.

وفي حين لا تزال القدس الأرض الفلسطينية الوحيدة التي تضمها إسرائيل دون سند قانوني منذ 1967، فإن التيار اليميني القومي في إسرائيل ما انفك يدعو علناً منذ أكثر من 50 عاماً إلى ضم الأرض الفلسطينية المحتلة كاملة. وقد تمادت حكومة نتنياهو الحالية بعد انتخاب ترامب في طرح عدد كبير من الخطط والقرارات ومشاريع القوانين لتحقيق هذه الغاية.

والجدير بالذكر أن مشروع قانون القدس الكبرى لعام 2017 يهدف إلى ضم المستوطنات المحيطة بالقدس، بما فيها معاليه أدوميم وجفعات زئيف وبيتار عيليت وغوش عتصيون وهي سلسلة استيطانية ممتدة بين القدس والخليل. وكان نتنياهو قد أجل في تشرين الأول/أكتوبر 2017 مشروع قانون القدس هذا إلى أجل غير مسمى بضغط من الولايات المتحدة التي كانت قلقها من أن إقرار هذا القانون قد يعيق الجهود الرامية إلى إحياء محادثات السلام. ولكن بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2017، صدرت تقارير تفيد بأن مشروع القانون قد يعود إلى الواجهة.

وفي الوقت نفسه، وفي تطور أدهى من سابقه، أعلن حزب الليكود الحاكم الذي يتزعمه نتنياهو مشروع قانون جديد نهاية الشهر الماضي يهدف إلى تطبيق القانون المدني الإسرائيلي مباشرة على المستوطنات، ما يعني ضمها فعلياً. ومشروع القانون هذا نسخة من قرار اتخذته اللجنة المركزية لليكود بالإجماع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، ومن المتوقع أن يُطرح مشروع القانون في منتصف شباط/فبراير. بالإضافة إلى ذلك، وافق الكنيست على مشروع قانون ينص على تطبيق السيادة الاسرائيلية على الجامعات الإسرائيلية المقامة بشكل غير قانوني على أراضي محتلة في الضفة الغربية.

سوف تتأثر القدس بتداعيات خطيرة بسبب خطة ضم المستوطنات. أولاً، ضم معاليه أدوميم سيحدث تغييراً ديموغرافياً حيث سيزيد عدد السكان اليهود الإسرائيليين في القدس زيادةً كبيرة. ثانياً، سوف يعني ضم منطقة E1 - وهي قطعة أرض مهمة استراتيجياً تبلغ مساحتها 12 كيلومتراً مربعاً تربط معاليه أدوميم



بالقدس - استحالة قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً في المستقبل. فضلاً على أنه سيؤدي إلى ترحيل السكان البدو القاطنين حالياً في المنطقة E1.

سوف يغير ضم المنطقة E1 ومستوطنة معاليه أدوميم الواقع الجيوسياسي في فلسطين-إسرائيل. فبالإضافة إلى تمكين إسرائيل من تهويد القدس وفصل الفلسطينيين عن عاصمتهم المنشودة ومركزهم الاقتصادي والروحي، ستعوق عملية الضم أيضاً قيام الدولة الفلسطينية مستقبلاً.

توصيات سياساتية

1. بما أن إدارة ترامب لن تحرّك ساكناً لثني الائتلاف اليميني في الكنيست، فإن على الدول الأخرى، والهيئات الدولية، وحركة المجتمع المدني المتنامية الداعمة لحقوق الفلسطينيين أن تمارس ضغوطاً مستهدفة على الحكومة الإسرائيلية لضمان أن أي محاولة إسرائيلية لضم الأرض الفلسطينية المحتلة ستكون باهظة الثمن.

2. يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يقتصر على إصدار الإدانات المبتذلة حين تصدر إسرائيل أو تُتلف مساعداته الإنسانية وهي في طريقها إلى المجتمعات المستضعفة مثل قرية الخان الأحمر البدوية الفلسطينية في المنطقة E1. بل عليه أن يُحاسب إسرائيل من خلال الضغوط الدبلوماسية - كالاعتراف بالدولة الفلسطينية - والعقوبات الاقتصادية.

3. يجب على السلطة الفلسطينية أن تعلن صراحة إن تنفيذ مشروع قانون القدس الكبرى أو مشروع قانون الليكود سوف يسرّع في إنهاء أشكال التعاون كافة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهذا سيساعد السلطة الفلسطينية أيضاً في استعادة بعض الشرعية.

4. يجب على وسائل الإعلام الرئيسية في الغرب ووسائل الإعلام الأخرى أن تراقب محاولات الضم عن كثب وهي تتبلور في أروقة الكنيست.

تستند هذه المذكرة السياسية إلى موجز سياساتي لزينة الآغا من المقرر نشره في آذار/مارس. لمزيد من المعلومات أو لإجراء المقابلات، يرجى الاتصال بزينة الآغا zena@al-shabaka.org.



هل تحتل المنطقة تداعيات حرب بين إسرائيل وإيران؟

رأي القدس العربي 2018\2\19

رفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس درجة التهديد لإيران قائلاً إن قواته ستتحرّك، إذا لزم الأمر، ضد إيران وليس ضد وكلائها فحسب، في إشارة واضحة إلى «حزب الله» اللبناني. يأتي التهديد الإسرائيلي بعد تغيّرات مهمة على الوضع العسكري (والسياسي) في سوريا تمثّلت تفاصيله في إسقاط طائرة روسية ومقتل طيارها، وتعرّض رتل من الميليشيات الروسية والإيرانية لضربة تسبّبت في مقتل المئات، وإسقاط طائرة مسيرة إيرانية ضمن الأجواء الفلسطينية، وإسقاط طائرة إسرائيلية مقاتلة، وتبعّت ذلك موجتان من الغارات الإسرائيلية ضربت مطارات وقواعد دفاع جوي سورية وأهداف إيرانية، وكل هذه إشارات إلى توتّر غير مسبوق أدى لاختراق خطوط حمراء سابقة غير معلنة بين الأطراف المتنازعة على الساحة السورية.

يخلخل هذا التصعيد المتدرّج والتهديدات الأخيرة ميزان الاحتمالات العنيفة الذي يقوم على رفض إسرائيل وجود قواعد إيرانية ثابتة في سوريا ونقلها صواريخ متطورة تكنولوجيا إلى «حزب الله» في لبنان، من جهة، وعلى رفض إيران قيام تل أبيب بوضع حدود لتمدها داخل سوريا ولبنان، باعتبار أن ذلك قائم على موافقة نظامي البلدين، وهو ما يجعل من وجودها داخل البلدين شرعياً.

اختلال هذا الميزان واتجاهه نحو حرب مفتوحة أمر صعب على إسرائيل بسبب تكاليفه الهائلة وانفتاحه على جبهات كثيرة وحضور مخاطر غير مسبوقة، فالتقديرات تقول إن «حزب الله» يمتلك 150 ألف صاروخ، وأنه يمتلك تكنولوجيا دقيقة لإصابة الأهداف، وهو ما سيضع البنية التحتية لإسرائيل والمراكز السكنية المكتظة فيها تحت الخطر، وهذا ما غير قواعد اللعبة ونهاياتها القصوى.

إيران وكذلك «حزب الله»، ما زالا منغمسين في الحرب السورية وليس في وضع يؤهلهما لأخذ زمام المبادرة بالهجوم على إسرائيل، وبالتالي فعلى الأغلب أن تحاول طهران تجنّب التصعيد بعد أن وصل التوتر إلى حدود خطيرة، لكنها، في الوقت نفسه، ستتابع جهدها لتأسيس قواعد عسكرية دائمة لها في سوريا، وإمداد «حزب الله» بمزيد من التكنولوجيات العسكرية المتطورة استعداداً لحرب شاملة، تعتقد إيران أنها ستغيّر شكل المنطقة.



في حال نشوب الحرب فإن «حزب الله» سيضرب هذه المرة أهدافاً كبرى واستراتيجية وربما مدناً ومجمعات سكنية بشكل أكثر دقة بكثير من حرب 2006، أما إسرائيل فسوف تحاول إنهاء الجسم العسكري لـ«حزب الله»، وسيعني ذلك اجتياحاً برياً للبنان، وترافقه بالتأكيد ضربات داخل سوريا. غير أن وجود جيوش روسية وإيرانية وأمريكية داخل سوريا سيزيد احتمالات توسيع الحرب الإقليمية. المواجهات الأخيرة في سوريا التي أصابت بحريقها كل الأطراف، باختصار، هي البذرة لهذا السيناريو المخيف والذي تتزايد احتمالاته يوماً بعد يوم.



عربي 21 - أحمد صقر 2018\2\19

في ظل تنامي العلاقات بين حركة حماس وحزب الله اللبناني، كشف محلل إسرائيلي بارز، عن قلق إسرائيلي من نشوب حرب متعددة الجبهات ضد "إسرائيل"، مع تأكيده أن غزة ليست لبنان، و"حماس" ليست حزب الله.

"حماس" الحاكمة

ورأى محلل شؤون الشرق الأوسط في موقع "تايمز أوف إسرائيل"، آفي سيسخاروف؛ أن "حماس ومن خلال تجنب تصاعد العنف بعد غارات الجيش الإسرائيلي، تحاول كسب نقاط عبر قولها إنها "هاجمت" الطائرات الإسرائيلية".

وأشار إلى بيان "كتائب القسام" الجناح العسكري لحركة حماس، والذي صدر بعد بضعة دقائق من قيام الطائرات الحربية الإسرائيلية بضرب مجموعة من الأهداف معظمها تابعة لحركة حماس في قطاع غزة أمس السبت، حيث أكدت الكتائب أن المضادات الأرضية التابعة لها، تصدت للطيران الحربي الإسرائيلي. وأفاد سيسخاروف، أن سلاح الجو الإسرائيلي، "يعمل منذ سنوات على أساس أن حماس لديها صواريخ بسيطة نسبياً مضادة للطائرات تطلق من على الكتف، وبالتالي لن تكون هذه هي المرة الأولى أو الأخيرة التي يتم فيها إطلاق النيران المضادة للطائرات على الطائرات الإسرائيلية في غزة".

وهذه "ليست المرة الأولى التي تتباهى فيها "حماس" بالقدرات المضادة للطائرات التي على الأرجح لا تملكها"، وفق تقدير المحلل الإسرائيلي الذي نوه إلى أن "التصريحات في هذه المرة أصبحت ذات أهمية في ضوء إسقاط طائرة إسرائيلية من طراز F-16 قبل أسبوع على يد الجيش السوري".

وأضاف: "بعبارة أخرى، تحاول حماس أن تكون أو أن ينظر إليها عسكرياً، على أنها مماثلة للجيش السوري، أو حزب الله على الأقل"، موضحاً أن "حماس الحاكمة في غزة والتي تهدد إسرائيل من الجنوب وحزب الله الذي يهدد إسرائيل من الشمال؛ أصبحتا مقربتين بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية".

جبهات متعددة



وأشار يسخاروف، إلى التقارب في العلاقات بين حركة حماس وحزب الله، معتبرا أن "هذا التقارب يثير إمكانية التعاون بين حماس وحزب الله في حال نشوب حرب مع إسرائيل، ما يمهّد الطريق لصراع متعدد الجبهات".

وقال: "لقد صدرت مؤخرا إعلانات على هذا النحو من قبل شخصيات فلسطينية عديدة، ليس من حماس فحسب، بل أيضا من حركة الجهاد الإسلامي، على شكل تصريحات غير ملتزمة تشير إلى أنه في حال نشوب حرب بين حزب الله وإسرائيل في الشمال، فإن الفلسطينيين في غزة سوف ينضمون إليها". وذكر المحلل، أن "مثل هذا السيناريو لا يمكن أن يؤخذ باستهتار"، كاشفا أن "المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وبشكل فعلي تشعر بالقلق من ذلك ولكن غزة ليست لبنان، وحماس ليست حزب الله".

وقدر أن "الأضرار العسكرية التي لحقت بحماس وغزة في ذلك الحدث ستكون أشد بكثير من الأضرار التي لحقت بحزب الله ولبنان"، موضحا أن "قدرات حماس العسكرية أضعف بكثير من قدرات حزب الله، والأهم من ذلك أن اقتصاد غزة ليس لديه الأدوات اللازمة للتعامل مع حرب أخرى تشبه حرب صيف عام 2014".

وبناء على ذلك، فإن "احتمالات نشوب حرب متعددة الأطراف ضد إسرائيل لا تزال منخفضة"، معتبرا أن زرع العبوة "على يد المتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من السياج الحدودي، والتي من المحتمل أن تكون قد زرعت من قبل الجماعات المارقة في غزة، لم يكن ممكنا في لبنان، حيث إنه لم يكن في وسع أي مجموعة شن هجوم ضد جنود الجيش الإسرائيلي دون علم حزب الله" على حد وصفه.

وزعم يسخاروف، أن "رد الفعل الإسرائيلي السريع، واستهداف العديد من مواقع حماس، أظهر فهم حماس لضعفها وخطر تصاعد التوترات مع إسرائيل، واختارت ضبط النفس"، وفق قوله.



"عربي21" ترصد ردود الفعل الإسرائيلية على "عبوة غزة"

غزة - عربي21 - عدنان أبو عامر 2018\2\19

توسعت الصحافة الإسرائيلية في الحديث عن تبعات عملية تفجير عبوة العلم على الحدود الشرقية لقطاع غزة، وفحص إمكانية تدحرجها إلى مواجهة واسعة، لا ترغب فيها الأطراف ذات العلاقة، وقد رصدت "عربي21" أبرز ردود الفعل الإسرائيلية على الحدث.

فقد نقل كوبي فانكلير مراسل القناة السابعة التابعة للمستوطنين عن الجنرال آيال زمير قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، أن "الجيش لن يوافق على الواقع الجديد في غزة، لأن من يريد زعزعة استقرار أمن إسرائيل سيواجه برد قاس، لدينا قوة هائلة لن نتردد في استخدامها، برا وبحرا وجوا، محمل حركة حماس المسؤولية عما يحصل في قطاع غزة، فوق الأرض وتحتها".

وأوضح المراسل أن المخاوف في الجيش تكمن بأن تستغل حماس المظاهرات الأسبوعية في أيام الجمعة، لوضع أسلحة قتالية كما حصل في العبوة الناسفة الأخيرة، مما سيجعل الجيش يجدد إجراءاته الأمنية المتعلقة بمنع وصول الفلسطينيين للمنطقة العازلة الحدودية، ليبقوا بعيدا عن الجدار عدة مئات من الأمتار غربا.

يوآف زيتون المراسل العسكري لصحيفة ידיعوت أحرونوت، نقل عن وزير الدفاع أفغدور ليبرمان تهديده بالانتقام من منفذي عملية العبوة الناسفة، زاعما أنه طالما لم يتم القضاء عليهم، فإن الحساب سيبقى مفتوحا معهم، وقد يستغرق ذلك أياما، أسبوعا أو أسبوعين.

وأضاف: نفذنا في الساعات الأخيرة هجمات جوية ضد 18 هدفا عسكريا في قطاع غزة تابعة لحماس، ولعلها الهجمة الأكبر ضد الحركة منذ الحرب الأخيرة على غزة الجرف الصامد 2014، باعتبار أنها المسؤولية عما يحصل في غزة وما يخرج منها.

وأوضح أن حماس تواصل إثارة جدال داخل المجتمع الإسرائيلي، باستمرارها في إنتاج الصواريخ، وحفر الأنفاق، والعمل على ردعنا لعدم القيام بعمليات إحباط لتهريب الوسائل القتالية، ومع ذلك فإن ملاحقة الحركة مستمرة على مدار الساعة، يوما بيوم، ليس هناك من جديد تحت الشمس، ولن نتنازل عن القضاء على أعدائنا.



وزير الاستخبارات يسرائيل كاتس طالب باستمرار العمل ضد حماس وباقي المنظمات في غزة لاستعادة الردع الكامل، زاعما تضرر حماس كثيرا من خلال استهداف مواقعها الاستراتيجية مؤخرا. ورصدت "عربي21" توقف خبراء عسكريين إسرائيليين عند إعلان حماس اعتراضها للطائرات الإسرائيلية في أجواء قطاع غزة، وهل يعني ذلك تحولا تدريجيا للقطاع ليصبح نموذجا من جنوب لبنان. وقال رون بن يشاي الخبير العسكري في صحيفة ידיعوت أحرونوت، إن الأهداف القاسية التي تلقتها حماس في غارات سلاح الجو الإسرائيلي، هو ما دفعها لإطلاق مضادات أرضية تجاه الطائرات الإسرائيلية، ولعلها المرة الأولى التي تعلن الحركة رسميا عن ذلك. وأضاف: صحيح أن المضادات لم تصب الطائرات الإسرائيلية، لكن من الواضح أن حماس أرادت محاكاة ما قام به الجيش السوري السبت الماضي، حين أسقط طائرة حربية إسرائيلية، وربما لأن الأضرار التي لحقت بالحركة في قصف الليلة قبل الماضية كان كبيرا ومؤلما لها، أكثر من العادة.



غزة - ضياء خليل العربي الجديد 2018\2\19

صعد الاحتلال الإسرائيلي، ليل أول من أمس وفجر أمس، من اعتداءاته على قطاع غزة، متخذاً من انفجار عبوة ناسفة بمجموعة جنود إسرائيليين على السياج الحدودي شرق مدينة خانيونس جنوب القطاع، ذريعة لذلك، وإطلاق مزيد من التهديدات باتجاه القطاع. لكن اللافت أن هذا التصعيد يتزامن مع محاولات أميركية لمنح الاحتلال الغطاء لما يقوم به من عدوان وحصار وقصف جوي، وذلك من خلال بيانات أميركية متعددة، تحمل حركة "حماس" المسؤولية عن أزمات غزة الإنسانية، وأنها تستخدم المدنيين دروعاً بشرية. في موازاة ذلك، لم تقوت المقاومة الفلسطينية، هذه المرة، فرصة بعث رسائل مختلفة عن كل المرات السابقة، من خلال ما أعلنته كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة "حماس"، من أن مصاداتها الأرضية استهدفت الطيران الحربي الإسرائيلي خلال إغاراته على أهداف في القطاع.

وكان التصعيد الإسرائيلي قد بدأ مساء أول من أمس السبت، إذ أغار طيران الاحتلال الإسرائيلي على نحو 18 موقعاً للمقاومة وعلى أراضٍ زراعية بزعم أن فيها أنفاقاً تحفرها المقاومة للوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد انفجار عبوة ناسفة بجنود إسرائيليين على السياج الحدودي شرق مدينة خانيونس جنوب القطاع، وهي العملية التي أصيب فيها أربعة جنود، اثنان منهم بجراح خطيرة. واستشهد فلسطينيان، وجرح اثنان، جراء قصف إسرائيلي استهدف مجموعة من الفلسطينيين، مساء السبت، شرق مدينة رفح جنوبي قطاع غزة. وتمكنت الطواقم الطبية، صباح أمس الأحد، من انتشال جثمتي الشهيدين. وفيما توعد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو بـ"رد قاس" و"بشكل مناسب" على عملية تفجير العبوة على الحدود، خرج وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، ليحمل "لجان المقاومة الشعبية" المسؤولية عن العملية. وتوعد أمس باغتيال من يقف وراء عملية التفجير، قائلاً إن "الحادث لم ينته بعد، لأن الإرهابيين لم تتم تصفيتهم حتى الآن". وحمل "حماس" المسؤولية عما يحدث في غزة. وتعتقد الأوساط الفلسطينية أن العملية من تنفيذ أحد الفصيلين الأساسيين في المقاومة، "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، رغم عدم إعلانهما عن ذلك.

واللافت أن وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومن قبلها الجيش وقادته، حاولوا تضخيم ردة الفعل المنفذة تجاه القطاع بعد الضربة القوية التي استهدفت نخبة الجيش في العملية، وهو الأمر الذي تعتبره المقاومة محاولة



للتغطية عن الفشل الاستخباري الذي أدى للتفجير ووقوع إصابات في صفوف الجنود، ولأهداف أخرى تتعلق بتهدة مخاوف الجبهة الداخلية ومستوطني غلاف غزة. ولم تتأخر "كتائب القسام"، الذراع العسكرية لحركة "حماس"، عن الإعلان أنّ مضاداتها الأرضية استهدفت الطيران الحربي الإسرائيلي خلال إغاراته على أهداف في القطاع، وهو ما يحمل رسائل عدة من المقاومة الفلسطينية. ورغم أنها ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها "كتائب القسام" المضادات الأرضية لاستهداف الطيران الحربي، إلا أنها أعلنت بشكل واضح وصريح عن العملية، ما يؤكد رغبتها ببعث رسائل للاحتلال الإسرائيلي، وربما لآخرين باتوا يتحدثون عن سلاحها وقدراتها في سياق المصالحة الوطنية وتمكين حكومة الوفاق وبسط السلطة الفلسطينية سيطرتها على القطاع.

وقال المتحدث باسم "حماس"، حازم قاسم، لـ"العربي الجديد"، إنها ليست "المرة الأولى التي تستخدم فيها القسام المضادات الأرضية"، مشدداً على أن الحركة مصرة على القيام بواجبها بالدفاع عن شعبها ضد أي عدوان إسرائيلي، وستستخدم ما تمتلكه من أدوات لممارسة هذا الحق. ولفت إلى أنّ "حماس" لن تسمح للاحتلال الإسرائيلي بفرض معادلات جديدة مع المقاومة في قطاع غزة، والاحتلال يتحمل مسؤولية التصعيد على غزة ونتائجه كاملة، مشيراً، في الوقت ذاته، إلى أنّ التصعيد ضد غزة "جزء من عدوان مستمر على كافة الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وأراضي 48". وأشار إلى أنّ الاحتلال الذي يحاول كسر إرادة الفلسطينيين ومقاومتهم "واهم"، ولن يفلح في كل إجراءاته وتصعيده وعدوانه في ثني المقاومة عن مواصلة القيام بواجبها تجاه شعبها، مؤكداً أنّ الغطاء الأميركي الممنوح للاحتلال، والمزاعم المتتالية، هي عدوان واضح ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته وضد كل العرب والمسلمين.

وذهب فلسطينيون إلى الاعتقاد بأن ردة الفعل الإسرائيلية، والتحريض المبالغ فيه بعد عملية التفجير، جاءت أيضاً لمنع استمرار الحراك الحدودي الجماهيري الذي ينظم كل يوم جمعة، وفي أوقات متفرقة منذ إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، القدس المحتلة "عاصمة" لدولة الاحتلال. وقال آخرون إنّ إسرائيل استبقت مسيرة العودة الكبرى التي يجري التخطيط لها عبر اجتياز الحدود بأعداد كبيرة، للتأكيد على أنها ستتعامل بعنف وبقوة لمنع أي تظاهرة حدودية، وهي التي تخشى من كل من يقترب من الحدود والسياح الفاصل. وليس أدل على ذلك، مما أعلنته قيادة المنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال الإسرائيلي من أنّ طريقة التعامل مع التظاهرات القريبة من السياج بغزة ستختلف تماماً من الآن فصاعداً، رغم أنها كانت



تواجه بعنف مفرط وأدت إلى استشهاد عشرات الفلسطينيين وإصابة المئات في الأسابيع الأخيرة. لكن التقديرات الفلسطينية تشير إلى أنّ موجة التصعيد الحالية، ستنقى مؤقتة ومحكومة بظروفها الميدانية والعملياتية، وأنها لن تتوسع إلى حرب وعدوان واسع على قطاع غزة في وقت قريب، لأنّ إسرائيل تضع عينها على لبنان، ولا تريد الذهاب إلى حرب غير مضمونة النتائج، أو فتح أكثر من جبهة، ستؤدي بالتأكيد إلى ضربة لجبهتها الداخلية الهشة. ويتراقق التصعيد الإسرائيلي مع بيانات أميركية، صدرت في الأيام القليلة الماضية، تقدم غطاءً وضوءاً أخضر لإسرائيل من أجل تنفيذ ما تراه مناسباً ضد غزة، بالتزامن مع حالة الخنق والتضييق التي يعيشها القطاع والتي أدت إلى تدهور مخيف في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية.

وفي السياق، رفضت "حماس" في قطاع غزة، أمس الأحد، الاتهامات الأميركية. وكان موقع البيت الأبيض نشر في 9 فبراير/شباط الحالي تصريحات للمبعوث الأميركي لعملية السلام، جيسون غرينبلات، قال فيها إن "حركة حماس، بدلاً من أن تسعى لتحسين حياة الناس الذين تدّعي حكمهم، تختار العنف وتسبب البؤس لشعب غزة". وقالت الحركة، في بيان، "نرفض ادعاءات البيت الأبيض حول مسؤولية الحركة عن أزمة غزة الإنسانية المتفاقمة". واعتبرت تلك الادعاءات "ضوءاً أخضر للاحتلال الإسرائيلي لمواصلة نهجه العدواني على الشعب الفلسطيني". وحملت إسرائيل "المسؤولية المباشرة عن الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها قطاع غزة، من خلال الحصار والعدوان، والذي لاقى دعماً أميركياً علنياً". وأوضحت "حماس" أن "الإدارات الأميركية المتعاقبة تتحمل مسؤولية المآسي التي حلت بالشعب الفلسطيني، منذ بدايات الاحتلال، بفضل الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري له". وذكرت إن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تسعى لرفع حدة الحصار بهدف "تركيع الشعب الفلسطيني وقواه السياسية من أجل فرض حلول لتصفية القضية". واستتكرت الحركة إقرار مجلس النواب الأميركي مشروع قانون يفرض عقوبات على "حماس" بدعوى استخدامها المدنيين كدروع بشرية. ويحتاج تشريع القانون إلى إقرار من قبل مجلس الشيوخ، وتوقيع ترامب، من أجل أن يصبح قانوناً. وقال المتحدث باسم "حماس"، فوزي برهوم، إن خطوة واشنطن "تسويق للرواية الإسرائيلية واصطفاف مع الاحتلال الإسرائيلي"، لافتاً إلى أنها "استهداف واضح للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في الدفاع عن نفسه ومقاومة الاحتلال". وكانت واشنطن أدرجت، أواخر



الشهر الماضي، اسم رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، إسماعيل هنية، على قائمة العقوبات ضد "الشخصيات والتنظيمات الإرهابية"، في حين وصفت الحركة القرار بـ"المثير للسخرية".

تم بحمد الله

